وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
مركز البحـوث والمعلومات

العدوان الأمريكي على فنزويلا

حدود القوة الإمبريالية في النظام العالمي المتغيّر

أنس القاضي

العدوان الأمريكي على فنزويلا

حدود القوة الإمبريالية في النظام العالمي المتغيّر

أنـــس القاضي

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)

مركز البحـــوث والمعلومات

ديسمبر 2025م - جمادي الثاني 1447هـ

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
مركز البحوث والمعلومات

الجمهورية اليمنية - صنعاء حي الحصبة
هاتف 01-563333
البريد الإلكتروني: albhwth3@gmail.com
الموقع الإلكتروني https://www.saba.ye/ar

الآراء الواردة في الورقة البحثية لا تعبر بالضرورة عن رأي الوكالة

قائمة المحتـــــويات

ملخص: 04

تمهيد: 06

مدخل: 08

المحور الأول: البنية الاستراتيجية للصراع 09

المحور الثاني: الاتجاهات الكبرى والمخاطر والفرص الاستراتيجية 12

المحور الثالث: السيناريوهات والدلالات الاستراتيجية 16

الخلاصة الاستراتيجية 20

ملخص:

تقدّم هذه الورقة تحليلاً استراتيجياً مُركّباً للأزمة الفنزويلية، باعتبارها ساحة اختبار جوهرية لحدود القوة الأميركية في محيطها الذي كان حكراً عليها وفق "مبدا مورنو" وفي نظام عالمي يتجه نحو تعددية قطبية -لازالت متعثرة-، إذ تصر الولايات المتحدة الأمريكية -خصوصا في ظل إدارة ترامب- إلى عودة الأساليب الإمبريالية الخشنة في التعامل مع الدول، في ظل شهية أمريكية مفتوحة لنهب النفط الفنزولي والثروات الوطنية والسيطرة على الموقع الجيوسياسي لفنزويلا في منطقة الكاريبي، هذه التحركات الأمريكية باسم مكافحة المخدرات والديمقراطية تعيد للأذهان الغزو الأمريكي الأطلسي على العراق بذريعة مكافحة أسلحة الدمار الشامل، وتصدير الديمقراطية.

وتُظهر النتائج أن الصراع لم يعد خلافاً أمنياً حول المخدرات في منطقة الكاريبي ولا نزاعاً داخلياً بين الحكومة والمعارضة، بل جزءاً من مواجهة أوسع بين واشنطن والقوى الصاعدة — الصين وروسيا — ضمن فضاء جيوسياسي حسّاس هو البحر الكاريبي، ورغم الضغوط الاقتصادية والعقوبات الشديدة، حافظت الدولة الفنزويلية على تماسك مؤسسي-عسكري واسع، بينما بقيت المعارضة ذات حضور اجتماعي معتبر لكنها ضعيفة تنظيمياً ومنقسمة سياسياً فقوتها مشتتة ما لم تتوحد.

تكشف الاتجاهات الكبرى عن تفاعلات متشابكة تجمع بين عسكرة الكاريبي، وتحوّل الاقتصاد الريعي عبر شبكات خارج النظام المالي الغربي، وتزايد الترابط بين الدولة والجيش، واتساع الهشاشة الإقليمية، وصعود النفوذ الصيني-الروسي ضمن حدود لا تلغي التفوق الأميركي، كما تتجه الأزمة نحو نمط صراع طويل ضمن القدرة على إدارته "إدارة الأزمة"، يشبه التجربة الكوبية أو الإيرانية، حيث تتكيف الدولة مع الحصار دون القدرة على تجاوزه كلياً، بينما تفشل الضغوط الأميركية في تحقيق اختراق سياسي أو مؤسسي حاسم.

وفي ضوء هذه البنية المعقّدة، ترسم الدراسة خمسة سيناريوهات رئيسية تفسر المسارات المحتملة للصراع:

■ **الأول: سيناريو التصعيد الأميركي المحدود**، يرجّح استمرار واشنطن في الضغط العسكري والبحري دون الانزلاق إلى مواجهة شاملة، بسبب الكلفة العالية لأي تدخل واسع.

- **الثاني: سيناريو الصراع الطويل منخفض الحدّة**، يمثل المسار الأكثر واقعية، حيث تستمر فنزويلا في الصمود عبر تماسك الجيش وشبكات الدعم الروسي الصيني الإيراني، بينما تحافظ الولايات المتحدة على قدرات الضغط دون القدرة على إسقاط النظام.
- **الثالث: سيناريو الانفراج الجزئي عبر الشبكات الآسيوية**، تستفيد فنزويلا من توسع الارتباطات المالية العسكرية مع الصين وروسيا وإيران لخلق هامش من النشاط الاقتصادي.
- **الرابع: سيناريو التهدئة التفاوضية المؤقتة**، يبقى احتمال الدخول في تهدئة مرحلية قائماً، ثم تسوية سياسية داخلية ينحى وفقها الرئيس مادورو وتجرى انتخابات جديدة.
- **خامساً: سيناريو الانفجار الداخلي المحدود**، قد تنشأ اضطرابات مرتبطة بالضغوط المعيشية، لكنها — وفق المعطيات السياسية والاجتماعية الراهنة — ستبقى محدودة وغير قادرة على إسقاط النظام، بسبب ضعف المعارضة تنظيمياً وتماسك الجيش.

وتخلص الورقة إلى أن فنزويلا أصبحت تمثل نموذج توازن غير مستقر، ضمن استقطابات حدود القوة الأميركية من جهة، والدعم الصيني-الروسي من جهة أخرى، وتماسك داخلي يمنع الانهيار لكنه لا يسمح بتحقيق اختراق اقتصادي كبير.

وبهذا تغدو فنزويلا وبفعل التصعيد الأمريكي المستمر، إحدى ساحات التحول العالمي نحو تعددية مضطربة، وتتحول الأزمة الداخلية إلى جزء من صراع دولي طويل الأمد يعيد تعريف علاقة المركز الغربي الاستعماري بدول الأطراف والمستعمرات السابقة في ظل نهوض بوليفاري في منطقة أمريكا اللاتينية والوسطى.

تمهيـــــد:

تشهد فنزويلا لحظة توتّر غير مسبوقة بعد الإعلان المفاجئ للرئيس الأميركي دونالد ترامب، يوم 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2025م، عن الإغلاق الكامل للمجال الجوي فوق وحول البلاد عبر منصته "تروث سوشيال"، هذا القرار، الذي صيغ بلغة تعبوية موجّهة إلى شركات الطيران والطيارين والمسافرين و"مهربي المخدرات"-حد تعبيره-، جاء في سياق مسار تصعيدي طويل، ويمثّل إشارة واضحة إلى أنّ واشنطن انتقلت من حرب الأدوات غير المباشرة إلى مرحلة الضغط الجوي-العسكري المباشر على النظام البوليفاري وحلفائه الإقليميين.

وقد جرى التمهيد لهذا التطور منذ أشهر، بعد فشل الولايات المتحدة في زعزعة النظام عبر دعم المعارضة واختراق بنية السلطة التي بناها هوغو شافيز، وفي هذا السياق قادت واشنطن سلسلة لقاءات سرّية وعلنية مع قادة دول في منطقة الكاريبي، كان أبرزها اجتماع رئيس هيئة الأركان الأميركية الجنرال دان كين برئيسة وزراء ترينيداد وتوباغو في بويرتو دي إسبانيا، لمناقشة ترتيبات عسكرية وأمنية متصلة بتعاون إقليمي ضد شبكات المخدرات، وتهيئة المسرح لعمل عسكري محتمل ضد كاراكاس. كما ترافقت هذه الاتصالات مع تدريبات مشتركة واسعة النطاق بين قوات ترينيداد وتوباغو والجيش الأميركي، في مؤشر على تحضير بطيء وممنهج لهجوم بري محتمل.

قرار إغلاق الأجواء ترافق مع تهديدات ترامب باتخاذ إجراءات جديدة، بما في ذلك عمليات برية "قريباً جداً"، ومع موجة تحذيرات من دول عدة لشركات الطيران من التحليق فوق فنزويلا، بعد ضربات أميركية سابقة استهدفت زوارق قالت واشنطن إنها تُستخدم في تهريب المخدرات وأسفرت عن عشرات القتلى. وقد قوبل القرار بإدانات واسعة من كوبا والتحالف البوليفاري لشعوب الأمريكيتين (ألبا)، الذي اعتبر الخطوة اعتداءً عسكرياً وتهديداً مباشراً لسيادة المنطقة، ومحاولة لإعادة فرض أدوات الضغط الإمبريالي على أميركا اللاتينية، فيما يشهد الداخل الفينزويلي حملة تعبئة شعبية للدفاع عن الوطن.

من جانبها، رأت قيادات فنزويلية أن الخطوة قد تكون مقدمة لعدوان عسكري مباشر أو لحصار شامل، مؤكدة أن كاراكاس لن تقف مكتوفة الأيدي أمام أي خرق للمجال الجوي أو البحري، وأن ما يجري يمثل امتداداً لـ "حرب غير تقليدية" تشنّها واشنطن عبر العقوبات والحملات الإعلامية ومحاولات صناعة شرعية موازية.

بهذا المشهد، تدخل الأزمة الأميركية-الفنزويلية طوراً جديداً تتجاوز فيه الأدوات السياسية والاقتصادية، ليصبح الاشتباك الجيوسياسي مفتوحاً على احتمالات عسكرية، في منطقة تُعدّ تاريخياً جزءاً من "المجال الحيوي الأميركي" وفق مبدأ مونرو، لكنها باتت اليوم ساحة اختبار لحدود القوة الأميركية في نظام دولي يتغير بسرعة.

مدخـــــل:

تُقدّم هذه الدراسة تحليلاً استراتيجياً معمّقاً يجمع بين قراءة **البنية الدولية للصراع**، وتفاعل **القوى الدولية والمحلية**، **والاتجاهات الكبرى**، واستشراف **السيناريوهات المحتملة**، في إطار منهج يتقاطع فيه التحليل البنيوي مع رؤية نظرية التبعية (المضادة للتبعية الاستعمارية) في فهم علاقة المركز بالأطراف.

ولا تُعالج هذه الورقة الأزمة الفنزويلية بوصفها حدثاً سياسياً داخلياً فحسب أو مجرد احتكاك أمن مرتبط بتجارة المخدرات في الكاريبي كما يُزعم، بل باعتبارها حالة **اختبار جوهرية لحركة النظام العالمي المتغيّر**، وساحة تتقاطع فيها حسابات القوى الكبرى — الولايات المتحدة والصين وروسيا — ضمن فضاء جيوسياسي شديد الحساسية في حوض الكاريبي، بين قوى دولية تدفع نحو التعدد القطبي كروسيا والصين، وقوى تريد فرض واقع استعماري جديد وفرض مبادئ عدوانية لم يعد ممكناً فرضها على دول أمريكا الوسطى واللاتينية ومنطقة الكاريبي الذي كان يوماً من الأيام جمهوريات موز تحكمها شركة فواكه أمريكية.

وتنطلق الورقة من فرضية مركزية مفادها أن العدوان الأمريكي على فنزويلا، والتنافس الدولي حولها، هو اليوم اختبار لمدى قدرة الولايات المتحدة على فرض إرادتها في الأطراف وفي منطقة الكاريبي كما كان عليه الوضع سابقاً، ويكشف في الوقت نفسه حدود قدرة القوى الصاعدة على بناء مظلة حماية بديلة.

لذلك تُعنى الورقة بفهم العناصر البنيوية التي تحفظ تماسك الدولة-الجيش من جهة، وتحدّ من قدرة المعارضة على التحول إلى بديل سياسي من جهة أخرى، مع رصد أثر العقوبات والعسكرة والارتباطات الاقتصادية المتبدّلة على بنية الدولة والمجتمع.

وتهدف الورقة إلى بناء رؤية شاملة لمسار الأزمة من خلال دمج ثلاثة مستويات:

1. **البنية الاستراتيجية الدولية والإقليمية،**
2. **الاتجاهات الكبرى المحركة للصراع،**
3. **السيناريوهات والدلالات الاستراتيجية.**

وبذلك تسعى الورقة إلى تقديم قراءة متوازنة تضع فنزويلا في موقعها الحقيقي داخل التحولات العالمية، لا كحالة معزولة، بل كجزء من معادلة صراع دولي يتجاوز حدودها الوطنية.

المحور الأول: البنية الاستراتيجية للصراع

يتشكّل الصراع الفنزويلي ضمن بنية دولية وإقليمية مضطربة تعكس انتقال النظام العالمي من أحادية الهيمنة الأميركية إلى تعددية متعثرة تتقدّم فيها الصين وروسيا كقوتين اقتصاديتين وسياسيتين، دون امتلاكهما بعد أدوات الموازنة الكاملة.

هذا التحول يدفع الولايات المتحدة إلى إعادة تفعيل مبدأ "مونرو"[1] بصيغته الأمنية الصارمة، والنظر إلى الكاريبي باعتباره مجالاً حيوياً لا يمكن السماح بتكوّن نفوذ منافس فيه، ومن هنا تتكثف أدوات واشنطن: العقوبات الاقتصادية، الضغوط المالية، الحشد البحري، وتصنيع أطر قانونية لتبرير التدخل تحت عناوين مثل "مكافحة المخدرات"، هذه الأدوات تعبرّ عن مصلحة أميركية بنيوية تقوم على ضبط المجال الحيوي ومنع الصين وروسيا من تثبيت موطئ قدم مستدام في أحد أقدم مناطق النفوذ الأميركي.

وفي المستوى الإقليمي، تظهر أميركا اللاتينية كفضاء هشّ أمام التأثير الخارجي؛ فحتى مع صعود حكومات يسارية في البرازيل والمكسيك وكولومبيا وغيرها، تبقى التبعية البنيوية للأسواق الغربية – في التمويل والتجارة والعملات – عاملاً يحد من قدرة هذه الدول على تشكيل توازن إقليمي مستقل. ويؤدي هذا الضعف البنيوي إلى إعادة إنتاج علاقة المركز بالأطراف؛ إذ تستثمر واشنطن الانقسامات الإقليمية لفرض سيطرة سياسية واقتصادية، بينما توسّع الصين وروسيا حضوراً اقتصادياً أو أمنياً محدوداً دون قدرة على كسر التفوق الأميركي.

أما داخلياً، فقد تمكنت الدولة الفنزويلية – رغم التدهور الاقتصادي بين 2015م و2020م – من الحفاظ على تماسك مؤسسي ملحوظ، أساسه الجيش الذي حافظ على وحدته وهويته السياسية المتشكلة منذ عهد هوغو تشافيز. هذا التماسك ليس مجرد امتداد للدولة، بل يعكس وجود كتلة اجتماعية-سياسية تضم العمال والفلاحين والموظفين والفقراء الحضريين الذين استفادوا تاريخياً من شبكات توزيع الريع. وعلى الرغم من أن الاقتصاد الريعي يمثل نقطة ضعف حادة، إلا أن هذه

1) **مبدأ مونرو** إعلانٌ أصدره الرئيس الأميركي جيمس مونرو عام 1823، يقوم على رفض أي تدخل أو توسّع أوروبي في نصف الكرة الغربي، واعتبار محاولة إعادة الاستعمار في الأمريكتين عملاً عدائياً ضد الولايات المتحدة، مقابل تعهّد واشنطن بعدم التدخل في شؤون أوروبا. شكّل المبدأ الأساس المبكر لهيمنة أميركية متزايدة في أميركا اللاتينية، ومُنطلقاً لسياسات التدخل لاحقاً، كما استُخدم تاريخياً كمرجعية لمنع أي نفوذ دولي منافس داخل المجال الحيوي الأميركي.

البنية خلقت علاقة بين الدولة والطبقات الشعبية تتحول - في سياق العقوبات والحصار - إلى عامل مقاومة لا عامل تفكك.

في المقابل، تبرز المعارضة بوصفها قوة سياسية ذات حضور اجتماعي معتبر كما أظهرت نتائج انتخابات 2024 (بنحو 43%)، لكنها تعاني ضعفاً تنظيمياً ومؤسسياً يجعل قدرتها على تحويل هذا الحضور إلى نفوذ سياسي فعّال محدودة(مالم تتوحد).

وتاريخياً، ترتبط شرائح واسعة من المعارضة بالأسواق الأميركية وشبكات التجارة العالمية، ما ينعكس في خطاب سياسي يدعو إلى تحرير الاقتصاد، وخصخصة القطاع النفطي، وإعادة دمج فنزويلا في منظومة الإنتاج الأميركية، غير أن الانقسامات الداخلية، ومقاطعة بعض الانتخابات، والقيود القانونية المفروضة على بعض المرشحين، تجعل المعارضة فاعلاً قوياً خارجياً وضعيفاً داخلياً، أي أنها تمتلك الشرعية الدولية ولا تمتلك ما يكفي من أدوات القوة الداخلية.

ضمن هذه البنية المركّبة، تتوزع مصالح الفاعلين على النحو التالي:

فالولايات المتحدة تستند إلى تفوق عسكري بحري وجوي، وقدرة على فرض عقوبات مالية خانقة، وشبكة تحالفات مع حكومات يمينية في المنطقة، ما يجعلها الفاعل الأكثر تأثيراً في الإطار البنيوي للصراع. هدفها المركزي منع التحول في ميزان القوى العالمي عبر الحد من النفوذ الصيني-الروسي في الكاريبي.

أما الصين فتنظر إلى فنزويلا من منظور أمن الطاقة وبناء شبكات بديلة خارج النظام المالي الغربي. أدوات بكين غير عسكرية - التمويل، الاستثمار، البنى التحتية - ما يجعل نفوذها اقتصادياً طويل المدى، يوسع هامش مناورة فنزويلا دون خلق حماية كاملة.

وتعتمد روسيا على استراتيجية "كسر الطوق الأميركي"، عبر دعم فنزويلا بخبرات وتقنيات عسكرية، ومنح كاراكاس غطاء سياسياً في الأروقة الأممية، ورغم محدودية قدراتها الميدانية في الكاريبي، إلا أن حضورها الدفاعي يحد من هامش الحركة الأميركية في المنطقة.

وتسعى البرازيل إلى تجنّب عسكرة الكاريبي، إذ تخشى أن يؤدي الصراع إلى توترات اقتصادية على حدودها، لكنها ليست قادرة على لعب دور موازن استراتيجي بسبب اعتمادها الاقتصادي على الغرب.

أما فنزويلا فتركز على منع انهيار الدولة، والحفاظ على استقلال القرار السياسي، وتنويع

الشركاء الدوليين، وحماية الجيش من الاختراق، وتقليل الاعتماد على الأسواق الأميركية. وتمثل هذه المصالح محاولة لإعادة تفاوض موقع الدولة داخل النظام العالمي بدل العودة إلى نموذج التبعية.

وفي المقابل، تستند المعارضة إلى أدوات قوة خارجية: دعم غربي، اعتراف دولي سابق، وشبكات مالية مؤثرة، لكنها تفتقر إلى العنصر الأكثر حسماً: القدرة على تحويل وجودها الشعبي إلى سلطة مؤسسية مستقرة.

في التركيب النهائي، يكشف هذا المحور – بجوانبه البنيوية والفاعلين والمصالح ومصادر القوة – عن صورة صراع غير متماثل: دولة ضعيفة اقتصادياً لكنها قوية مؤسسياً، معارضة قوية شعبياً وضعيفة تنظيمياً، مركز دولي يسعى إلى إعادة فرض التبعية، وقوى صاعدة تخلق هوامش مناورة دون قلب ميزان القوى.

وهكذا، تصبح فنزويلا ساحة تتقاطع فيها الأشكال المختلفة من القوة: القوة العسكرية الأميركية، القوة الاقتصادية الصينية، القوة السياسية-الأمنية الروسية، والقوة الاجتماعية-المؤسسية للداخل الفنزويلي .وهذه البنية هي التي تحدد مسار الأزمة وترسم حدود السيناريوهات الممكنة في المستقبل.

المحور الثاني: الاتجاهات الكبرى والمخاطر والفرص الاستراتيجية

1 ـ عسكرة المجال الكاريبي واتساع الضغوط على الدولة

يتّجه المشهد الجيوسياسي نحو عسكرة متصاعدة في البحر الكاريبي، حيث عزّزت الولايات المتحدة من حضورها البحري والجوي الدائم، عبر دوريات مستمرة وعمليات مراقبة عابرة للحدود تحت غطاء "مكافحة المخدرات". يمثل هذا المسار انتقالاً من "الضغط الاقتصادي" إلى "الردع العسكري بعيد المدى"

تحمل هذه العسكرة مخاطر مباشرة على فنزويلا، أبرزها احتمال تنفيذ عمليات محدودة تستهدف البنية النفطية أو مرافئ التصدير، أو فرض حصار غير معلن يقيّد حركة التجارة والتمويل، كما يرفع هذا الوضع من احتمالات الاحتكاك العسكري العرضي، الذي قد تستغله واشنطن لتوسيع تدخلها.

في المقابل، يفتح هذا الاتجاه فرصاً استراتيجية لفنزويلا لبناء منظومة ردع بديلة عبر تعزيز التعاون الدفاعي مع روسيا وتطوير الشراكات البحرية مع الصين، فوجود قدرات مضادة – ولو محدودة – يرفع كلفة أي تدخل أميركي ويخلق هامش مناورة يسمح لكاراكاس بإدارة التصعيد دون الانجرار لمواجهة مباشرة، وبما يعيد تعريف قواعد الاشتباك في الكاريبي.

2 ـ إعادة تشكيل الاقتصاد الريعي عبر شبكات خارج النظام الغربي

يتحوّل الاقتصاد الفنزويلي تدريجياً نحو بناء شبكات بديلة للتجارة والتمويل مع الصين وروسيا وإيران، في محاولة للالتفاف على النظام المالي الغربي، هذا الاتجاه يخفف من حدة الخنق الاقتصادي ويتيح ترسيخ نمط تبادل جديد يعتمد على المقايضة، التمويل الآسيوي، والعملات البديلة.

لكن هذا المسار يواجه مخاطر بنيوية متعلقة باستمرار الاعتماد الفائق على النفط، وغياب قاعدة إنتاجية محلية قادرة على امتصاص الصدمات، فمع أي تذبذب في أسعار النفط، أو تشديد في العقوبات، قد تتعرّض قدرة الدولة على تمويل الخدمات الأساسية للانكشاف.

وفي المقابل، يوفر الاتجاه نحو الشركاء الآسيويين فرصاً حقيقية لتوسيع هامش المناورة

الاقتصادية، وتنويع أسواق بيع النفط، وبناء قنوات تبادل تقلل تدريجياً من مركزية الدولار، هذا التحول لا يلغي هشاشة الاقتصاد الريعي، لكنه يحدّ من قدرة واشنطن على استخدام العقوبات كأداة تغيير سياسي.

3 ـ توازن المعارضة وصعود كتلة الدولة-الجيش

المعارضة لا تزال تمتلك حضوراً اجتماعياً ملموساً، لكنها أخفقت في تحويل هذا الحضور إلى نفوذ مؤسسي مستدام، كما كشفت انتخابات 2025م (التي قاطعتها المعارضة) عن ضعف قدرتها على حماية وجودها الانتخابي والتنظيمي. هذا التراجع لا يعني اختفاء المعارضة، بل يعكس تآكلاً في قدرتها التعبوية مقابل استمرار نفوذها في المجالات الإعلامية والخارجية .في المقابل، يتعزز الارتباط بين الدولة والجيش، حيث يشكّل الأخير ركيزة الاستقرار الأساسية، وحائط صد في مواجهة الضغوط الأميركية والاضطرابات الداخلية.

يحمل هذا الاتجاه فرصاً للحكومة في تقليل احتمالات الاختراق والانقسام، وبناء شرعية مقاومة مستندة إلى تماسك المؤسستين المدنية والعسكرية، لكنه يطرح أيضاً مخاطر استراتيجية، أبرزها تصلب البنية السياسية، بطء الإصلاح الاقتصادي، واحتمال تراكم الاحتقان الاجتماعي في فترات التراجع المعيشي .ورغم ذلك، تؤكد التجربة أن وجود الجيش كفاعل مركزي يشكّل ضمانة بنيوية تمنع انهيار الدولة أو انزلاقها إلى سيناريو تفكك داخلي.

4 ـ هشاشة الإقليم وتزايد قابلية التدويل

تتسم المنظومة الإقليمية في أميركا اللاتينية بضعف مؤسسي وانقسام سياسي حاد بين حكومات يمينية موالية لواشنطن وأخرى يسارية تبحث عن استقلال نسبي في القرار الخارجي، هذه الانقسامات تجعل الإقليم بيئة قابلة بسرعة للتدخلات الخارجية والتقلبات السياسية.

تتمثل المخاطر في احتمال دفع الإقليم نحو اصطفافات حادة تزيد من فرص تدويل الأزمة الفنزويلية، وتحويلها إلى ملف أمني إقليمي، كما أن غياب آليات إقليمية فعالة للوساطة يجعل الصراع أكثر عرضة للتمدد.

في المقابل، تخلق هذه الهشاشة فرصاً لفنزويلا لتعزيز علاقاتها مع القوى اللاتينية الداعمة

للاستقرار (البرازيل، المكسيك، كولمبيا)، واستثمار الانقسامات الإقليمية لتحييد بعض الأطراف، وتخفيف مستوى التهديد من الأطراف الأكثر عداءً.

5 ـ توسّع النفوذ الصيني-الروسي ضمن حدود معينة

يتصاعد الحضور الصيني-الروسي في فنزويلا، لكن بحدود يفرضها ميزان القوى العالمي؛ فالصين توفر التمويل والبنى التحتية والعقود النفطية طويلة الأجل، بينما تقدم روسيا الدعم العسكري والخبرات الدفاعية والغطاء السياسي في مجلس الأمن.

هذا الاتجاه يخلق فرصاً جوهرية لفنزويلا عبر بناء "شبكة حماية جزئية" تحدّ من قدرة واشنطن على عزل الدولة بالكامل، وتمكنها من الحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار الاقتصادي والعسكر، **ولكنه يحمل أيضاً مخاطر بنيوية:**

- محدودية قدرة الصين وروسيا على تحدي القوة الأميركية مباشرة في الكاريبي.
- عدم استعداد الصين للمخاطرة بمواجهة بحرية مع واشنطن في نصف الكرة الغربي، وهي التي تتجنبها في بحر الصين الجنوبي.
- اعتماد فنزويلا المفرط على الشركاء الآسيويين دون بناء اقتصاد محلي متين.

تخلق هذه المعادلة "منطقة رمادية" تتحرك فيها فنزويلا بين النفوذين، دون أن يمتلك أي طرف القدرة على الحسم الكامل.

6) ترسّخ نمط الصراع الطويل منخفض الحدّة

تتشكل الأزمة أكثر فأكثر وفق نمط صراع مستدام منخفض الحدّة، يشبه التجربة الكوبية أو الإيرانية، **يقوم على:**

- التعايش مع العقوبات
- تطوير اقتصاد موازٍ
- بناء شبكات دعم خارج النظام الغربي.

يحمل هذا النموذج مخاطر اقتصادية واجتماعية تشمل تآكل القوة الشرائية، استمرار الهجرة، وتضييق قدرة الدولة على تمويل الخدمات العامة. **لكنه ينتج أيضاً فرصاً استراتيجية مهمة:** ترسيخ خبرة الدولة في إدارة الضغوط، وتطوير أدوات صمود مؤسسية، وتثبيت نموذج مقاومة أطول مدى يجعل إسقاط النظام عبر الحرب الاقتصادية أمراً غير واقعي، هذا النمط يعيد تعريف دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع، والعسكرة، ويمنحها قدرة تفاوضية أعلى في مواجهة واشنطن مستقبلاً.

خلاصة الاتجاهات والمخاطر والفرص

تكشف الاتجاهات الكبرى أنّ الأزمة الفنزويلية تتحرك داخل منظومة استراتيجية مركّبة **تتداخل فيها ثلاثة مستويات:**

ضغط أميركي مستمر، شبكات دعم مضادة، وتماسك داخلي نسبي، ضمن إقليم هشّ قابل للتدويل.

وتقود هذه العناصر مجتمعة إلى صراع طويل منخفض الحدّة، لا يسمح بانتصار كامل لأي طرف، لكنه يعيد تحديد موقع فنزويلا في النظام العالمي كدولة صمود قادر على المناورة، لا كدولة قابلة للانكسار.

وبذلك، تصبح فنزويلا جزءاً من التحولات الأوسع في علاقة المركز بالأطراف، حيث تخسر أدوات الهيمنة التقليدية فعاليتها، فيما تكتسب الأطراف قدرة أكبر على بناء شبكات مقاومة ونماذج صمود جديدة.

المحور الثالث: السيناريوهات والدلالات الاستراتيجية

1 ـ سيناريو التصعيد الأميركي المحدود ودلالاته على حدود القوة

يرجّح أن تستمر الولايات المتحدة في اتباع نمط التصعيد المحسوب، عبر الضربات الانتقائية، أو زيادة مستوى الرقابة البحرية، أو فرض قيود إضافية على حركة الناقلات الفنزويلية، ويأتي هذا السيناريو نتيجة قراءة أميركية دقيقة لمعادلة الكلفة-المنفعة :فأي محاولة لإسقاط النظام بالقوة ستستدعي انخراطاً واسعاً في بيئة إقليمية معادية نسبياً، وستخلق فراغاً سياسياً واقتصادياً قد يؤدي إلى موجات لجوء، أهمها الولايات المتحدة نفسها.

تكمن الدلالة الاستراتيجية في أن قدرة واشنطن على فرض إرادة شاملة في الأطراف لم تعد كما كانت خلال التسعينيات أو مرحلة "الحرب على الإرهاب". فنزويلا — مثل إيران وكوبا — تكشف أن القوة الأميركية نجحت في إعادة تعريف التوازنات لكنها لم تعد قادرة على فرض هندسة سياسية كاملة وأصبح نمط الهيمنة يميل إلى إدارة التوتر لا حسمه، وإلى الضغط الاقتصادي لا الاحتلال، وإلى الردع عن بُعد بدل فرض النظام من الداخل.

وبذلك يتحوّل التصعيد المحدود إلى علامة على حدود القوة الأميركية، لا على فائضها، وإلى اعتراف ضمني بأن واشنطن تواجه بنية صمود عصيّة على الكسر السريع.

2 ـ سيناريو الصراع الطويل منخفض الحدّة ودلالاته على إعادة تشكيل الدولة

- يمثل هذا السيناريو المسار الأكثر اتساقاً مع المعطيات الهيكلية:

  فنزويلا قادرة على الصمود اقتصادياً عبر شبكات موازية.

- الولايات المتحدة قادرة على الضغط دون القدرة على التدخل المباشر.
- المعارضة تمتلك قاعدة شعبية لكنها عاجزة عن التغيير من الداخل.

يؤدي هذا السيناريو إلى نشوء نموذج جديد للدولة المحاصَرة: دولة تعيش تحت العقوبات لكنها تطور شبكات حماية موازية، وتعيد هيكلة بنيتها السياسية والاجتماعية بما يتلاءم مع بيئة العداء الخارجي.

الدلالة هنا ليست سياسية فقط، بل بنيوية: إذ نشهد إعادة تشكل العلاقة بين الدولة والطبقات الشعبية وتعميق دور الجيش، وبناء أنماط توزيع جديدة، وتطوير المؤسسات المالية لمقاومة العقوبات، هذا النموذج يقترب من التجربة الإيرانية في إدارة الضغط الطويل، لكنه يتخذ خصائص لاتينية واضحة، خاصة في الاعتماد على النفط كرافعة تمويل وفي العلاقة العضوية بين الدولة والقطاعات العاملة الحضرية.

تتحول فنزويلا ضمن هذا السيناريو إلى دولة صمود طويل، أي دولة ليست بصدد الانهيار، بل بصدد إعادة بناء نمط جديد للبقاء السياسي والاقتصادي.

3 ـ سيناريو الانفراج الجزئي عبر الشبكات الآسيوية ودلالاته على تحولات النظام العالمي

يفترض هذا السيناريو أن تنجح فنزويلا في استثمار التوسع الصيني-الروسي في مجال الطاقة والتمويل لتخفيف حدة الحصار، دون القدرة على تجاوز النظام المالي الغربي بالكامل.

المغزى الاستراتيجي لهذا السيناريو مزدوج:

أولاً - على المستوى الاقتصادي

تتمكن فنزويلا من زيادة صادرات النفط إلى آسيا رغم العقوبات. واستخدام العملات البديلة (اليوان، الروبل) لتخفيف اعتمادها على الدولار. وبناء خطوط تمويل طويلة المدى لا تمر عبر النظام الغربي.

ثانياً - على المستوى البنيوي العالمي

يمثل هذا المسار تحولاً في موقع الأطراف داخل النظام الرأسمالي العالمي.

فبدلاً من التبعية الأحادية للمركز الأميركي-الأوروبي، تظهر شبكات تبادل متعددة تمنح الأطراف ـ ومنها فنزويلا ـ هامشاً أكبر للمناورة.

وفي منظور "نظرية التبعية"، يشير هذا السيناريو إلى بداية تفكك المركزية النقدية للدولار وتوسع المبادلات الثنائية، مما يساهم في انتقال بطيء من التراتبية الأحادية إلى تعددية قطبية ناشئة، وفنزويلا هنا ليست مجرد مستفيد، بل مؤشر على تحوّل عالمي قيد التشكل.

4 ـ سيناريو التهدئة التفاوضية المؤقتة ودلالاته على حدود التسوية

يبقى احتمال الدخول في تهدئة مرحلية قائماً، ثم تسوية سياسية داخلية ينحى وفقها الرئيس مادورو وتجرى انتخابات جديدة.

الدلالة الاستراتيجية لهذا السيناريو هي أن الأزمة الفنزويلية الداخلية تصبح هي المحور، ويتم تجاوز الأزمة مع الولايات المتحدة بتسوية داخلية تظهر فيها نوع من التعادل بين اليسار واليمين على الصعيد الداخلي ونوع من الانفتاح الفنزويلي على القوى الغربية والولايات المتحدة ضمن حدود السيادة الوطنية.

5 ـ سيناريو الانفجار الداخلي المحدود ودلالاته على صلابة البنية الاجتماعية-العسكرية

يحتمل نشوء اضطرابات اجتماعية ناتجة عن تضخم أو نقص خدمات، لكن هذه الاضطرابات — وفق المعطيات الحالية — تظل محدودة وغير قادرة على إسقاط النظام.

رغم حصول المعارضة على نحو 43٪ في 2024م، فإنها: منقسمة تنظيمياً وتفتقر للأدوات المؤسسية، عاجزة عن تحويل الدعم الشعبي إلى سلطة سياسية، كما أدى انسحابها من انتخابات 2025م إلى تراجع القدرة على المنافسة داخل المؤسسات.

تستند الدولة إلى كتلة اجتماعية-عسكرية متماسكة تشكلت خلال العقد الماضي، تجعل أي انفجار داخلي قدرة تفريغ للضغط لا مسار تغيير للنظام.

تكشف هذه التفاعلات أن أدوات واشنطن التقليدية — العقوبات، دعم الاحتجاجات، العمل الإعلامي — لم تعد كافية لإحداث اختراق بنيوي. وتؤكد أن الصراع الداخلي يتجه نحو توازن متوتر لا يسمح بالانهيار ولا يسمح بالحسم.

خلاصة السيناريوهات والدلالات

يمثل دمج السيناريوهات والدلالات رؤية تكشف أن الأزمة الفنزويلية تتحرك داخل فضاء محدود الخيارات لكنه غني بالدلالات العالمية:

- **التصعيد الأميركي المحدود يكشف حدود القوة الأميركية.**

- **الصراع الطويل منخفض الحدّة يعيد تشكيل نموذج الدولة المحاصَرة.**
- **الانفراج الآسيوي يعكس تحولاً بنيوياً في النظام المالي والتجاري العالمي.**
- **التهدئة المؤقتة تؤكد حدود التسوية في ظل استمرار جذور الصراع.**
- **الانفجار الداخلي المحدود يكشف صلابة البنية الاجتماعية-العسكرية وتراجع فعالية أدوات الضغط الخارجي.**

وبذلك لم تعد فنزويلا حالة إقليمية، بل عقدة استراتيجية داخل التحول العالمي نحو تعددية مضطربة، ومختبراً لتفاعلات جديدة تعيد رسم العلاقة بين المركز والأطراف.

الخلاصـــــة الاستراتيجية

تُظهر القراءة البنيوية للأزمة الفنزويلية أن الصراع لم يعد مجرد مواجهة داخلية بين الحكومة والمعارضة، بل تحول إلى عقدة استراتيجية داخل عملية إعادة ترتيب ميزان القوى العالمي؛ فالاتجاهات الكبرى — من عسكرة الكاريبي، إلى إعادة تشكيل الاقتصاد، إلى صعود كتلة الدولة-الجيش — تكشف أن فنزويلا أصبحت ساحة اختبار لحدود الهيمنة الأميركية ومختبراً لصيغ جديدة من الصمود السياسي والاقتصادي في الأطراف.

على المستوى الدولي، تؤكد السيناريوهات أن قدرة الولايات المتحدة على فرض تغيير حاسم في الأطراف تتآكل تدريجياً؛ فهي قادرة على الضغط لكنها عاجزة عن الحسم. وفي المقابل، تستفيد الصين وروسيا من هذه اللحظة لبناء شبكات بديلة تمنح الأطراف — ومنها فنزويلا — هامشاً أوسع للمناورة، وإن دون قدرة على توفير حماية كاملة خارج النظام المالي الغربي. ومع هشاشة الإقليم اللاتيني، تزداد قابلية الأزمة للتدويل، ويتحول الصراع إلى عنصر بنيوي داخل تشكّل التعددية القطبية الجديدة.

أما داخلياً، فقد أدّى الصراع الطويل والعقوبات إلى إعادة إنتاج كتلة اجتماعية-عسكرية متماسكة ضمنت بقاء الدولة رغم الهشاشة الاقتصادية. ورغم أن المعارضة ما تزال تتمتع بقاعدة اجتماعية كبيرة إلا أنّ قدرتها المؤسسية والتنظيمية على تحويل هذا الحضور إلى بديل سياسي فعّال تراجعت بصورة ملحوظة، في مقابل تماسك مؤسسات الدولة وتمدد حضور الجيش كفاعل محوري. هذه البنية حدّت من سيناريوهات الانهيار، لكنها أبقت الاقتصاد داخل دائرة الضعف الهيكلي والاعتماد على النفط، مما يجعل "الصراع الطويل منخفض الحدّة" خياراً قسرياً لا انتقالياً.

وتُشير السيناريوهات والدلالات مجتمعة إلى أنّ الأزمة تسير نحو نموذج صراع مديد، تُحافظ فيه الدولة على قدرتها على البقاء دون تحقيق اختراق اقتصادي، وتستمر فيه الولايات المتحدة في الضغط دون القدرة على الإطاحة بالنظام، وهكذا تصبح فنزويلا مثالاً بارزاً على تحولات المركز والأطراف، حيث تتراجع فعالية أدوات الهيمنة التقليدية أمام قدرة الأطراف على بناء شبكات صمود متعددة الأبعاد.

وبذلك، فإن الخلاصة الاستراتيجية الأساسية هي أنّ فنزويلا تعيش توازناً غير مستقر لكنه قابل للاستمرار، تتحكم فيه حدود القوة الأميركية، وهامش المناورة

الآسيوي، وتماسك داخلي مرتكز على التحالف بين الدولة والجيش، هذا التوازن لا يقود إلى حسم قريب، لكنه يرسّخ موقع فنزويلا كفاعل في التحول العالمي نحو تعددية أكثر تعقيداً، ويجعل مستقبل الأزمة جزءاً من المشهد الجيوسياسي الدولي، لا من حدودها الوطنية فقط.

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
مركز البحوث والمعلومات

www.saba.ye/ar